# تحـليل اشـتراطات
# تمويل مؤسسات التمويل الدولية
# لتحقـيق التنمية الاقتصـادية المسـتدامة

**رسالة مقدمة من**

**الطالب / محمد حمدي أحمد مكاوي**

*بكالوريوس تجارة (محاسبة)* - جامعة عين شمس ١٩٩٧

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـــــي العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات و البحوث البيئية
جامعة عين شمس

**٢٠١٠**

# تحـليل اشـتراطات
# تمويل مؤسسات التمويل الدولية
# لتحقـيق التنمية الاقتصـادية المسـتدامة

## رسالة مقدمة من

**الطالب / محمد حمدي أحمد مكاوي**

*بكالوريوس تجارة (محاسبة)* - جامعة عين شمس ١٩٩٧

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـــــي العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

**تحت إشراف :**

**١- أ.د/ أحمد فؤاد مندور**
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

**٢- د/ ابتسام ابراهيم الجعفراوي**
أستاذ الاقتصاد المساعد ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية.

**٣- د/ تامر عبدالمنعم راضي**
مدرس الاقتصاد ـ كلية التجارة - جامعة عين شمس.

**ختم الإجازة :**

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٠

**موافقة مجلس المعهد** / /٢٠١٠

**موافقة الجامعة** / /٢٠١٠

**٢٠١٠**

# (المستخلص)

تهدف هذه الدراسة إلي بيان إلي أي مدي يمكن أن تساهم مؤسسات التمويل الدولية المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والارتقاء بالبيئة. من خلال توضيح العلاقة الوثيقة ما بين البيئة والتنمية و الدور الهام الذي أصبحت تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و ذلك من خلال مساعدة البلدان النامية على حماية بيئاتها عن طريق "مراعاة البعد البيئي" في الاستثمارات، ولقد أدى ذلك إلى تضمين السياسات البيئية والاجتماعية ضمن مجموعة تعرف بـ "السياسات الوقائية" بهدف توفير الحد الأدنى من الحماية للبيئة ضمن سياسات تمويل هذه المؤسسات.

علاوة على اعتماد مؤسسات التمويل الدولية مجموعة من المبادئ تسمي مبادئ التعادل، وهي مجموعة من الإرشادات الطوعية التي تستند إلى سياسات مؤسسات التمويل الدولية لضمان التناول التام للقضايا الاجتماعية والبيئية في الأنشطة المالية الخاصة بمشروعاتها.

وكذلك يسعي البنك الدولي مع شركائه الدوليين خلال العقد المنصرم إلى تقوية التعاون فيما بينهما في مجال الاشتراطات وهو ما يسمى بالمشروطية المتقطعة Cross conditionality والتي تعني الترابط و التداخل فيما بين شروط كلا منهما وبالتالي إلى تحسين تصميم برامج كل منهما. وركزت مؤسسات التمويل الدولية هنا علي تنفيذ السياسات الاجتماعية والبيئية الإقليمية والعالمية كل ذلك في أطار تحقيق الشفافية الكاملة عن طريق نشر اتفاقيتها مع المقترضين والجماعات المتأثرة ومؤسسات المجتمع المدني.

## أولاً: المقدمـة:

ازداد الاهتمام العالمي بالبيئة زيادة ملحوظة خلال العقود الماضية ويتضح ذلك من خلال اهتمام المشرعين وواضعي السياسات وصانعي القرارات على المستوى المحلي والعالمي. والذي انعكس بدوره على قوانين وتشريعات الكثير من الدول. ويعتقد الكثيرون أن الاهتمام بالبيئة قد بدأ في الستينات عندما نشر كتاب الربيع الصامت(Carson. R . 1962)[١]. والذي حذر فيه المؤلف من الحالة السيئة التي وصلت إليها البيئة العالمية. فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب والتنوع الإحيائي مهدد بالانقراض وظواهر التغيرات المناخية تتزايد في صورة موجات حادة من الجفاف أو الفيضانات المهلكة نتيجة لما أسفرت عنه الأنشطة البشرية من انحسار للغابات وأتساع رقعة التصحر وارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون وتآكل طبقة الأوزون وظاهرة الدفء العالمي وغيرها من مظاهر الإختلالات البيئية.

ولقد أصبح الإنسان يمثل الخطر الأول على البيئة بعد أن كانت البيئة هي التي دوماً تهدده. وبدلاً من أن نحافظ على الهبات الطبيعية التي وهبها الله لنا، أصبح النشاط الإنساني هو الخطر الأول على المنظومة الحيوية، حتى عرفنا ولأول مرة معنى التدهور البيئيEnvironmental Degradation بعد أن كان أقصى ما يقوم به الإنسان هو التلوث Pollution.

فالإنسان في سعيه إلى التقدم والنمو الاقتصادي وإشباع حاجاته الضرورية قد استنفذ موارد البيئة دون النظر إلى ما سببه ذلك من مشاكل بيئية ضخمة وتعديه على حق الأجيال القادمة وما صاحب ذلك من اختلال بالتوازن البيئي الطبيعي الذي أراده الله سبحانه وتعالى.

ولقد كان لغياب المفاهيم البيئية من الأسباب التي جعلت الإنسان ينادي بمفهوم خاطئ للتنمية الاقتصادية وما صاحبه من تطور علمي وتكنولوجي عي حساب الموارد المتاحه مما أهدر حقوق الاجيال القادمة في منظومة المجتمع.

---

(1)Carson, R. (1962), Silent Spring, Greenwich, CT: Fawcett Publication

ومن هنا، ازداد الإدراك بأهمية العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية وبدأت الدعوة إلى إحداث ثورة تخطيطية – من منظور بيئي – بالشكل الذي يدمج البعد البيئي من ناحية، وتجاوز المأزق التنموي من ناحية أخرى، وبما يحقق التنمية المستدامة وهى تلك التنمية التي تقوم على أساس التوازن بين طرفي العلاقة – البيئة والتنمية – دون أن يطغى طرف على الطرف الأخر والتي تعتبر كهدف أساسي تسعى جميع الدول حالياً لتحقيقه.

كما أن معظم النظريات الاقتصادية قد روجت لفكرة أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال و التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نظرا لوجود فجوة حقيقية ما بين الادخار و الاستثمار.

ومن هنا نستطيع القول بأن مؤسسات التمويل الدولية العالمية والإقليمية والمتخصصة قد أصبحت تلعب في عالمنا المعاصر دوراً لا يمكن تجاهله في علاج هذة الفجوة و المساعدة في أحداث التنمبة و محاربة الفقر سواء عن طريق منح الاموال اللازمة لتمويل التنمية او تقديم الدعم الفني و الارشادي.

وتساعد مؤسسات التمويل الدولية البلدان النامية على حماية بيئاتها عن طريق "مراعاة البعد البيئي" فى الاستثمارات. و يتزايد في الوقت الراهن إدماج أنشطة إدارة الموارد البيئية والطبيعية ضمن أنشطتها.

ولقد أدى ذلك إلى تضمين السياسات البيئية والاجتماعية ضمن مجموعة تعرف بـ "السياسات الوقائية" بهدف توفير الحد الأدنى من الحماية للبيئة ضمن سياسات تمويل هذه المؤسسات.

علاوة على اعتماد مؤسسات التمويل الدولية مجموعة من المبادئ تسمي مبادئ التعادل، وهي مجموعة من الإرشادات الطوعية التي تستند إلى سياسات مؤسسة التمويل الدولية لضمان التناول التام للقضايا الاجتماعية والبيئية في الأنشطة المالية الخاصة بمشروعاتها.

ولن يتم تقديم التمويل – وفقاً لهذه المبادئ – سوى للمشروعات التي يمكن أن تبرهن الجهات الراعية لها على أنه سيتم تنفيذها تنفيذاً مسئولاً من الناحيتين الاجتماعية والبيئية وأنها ستتوافق مع مبادئ التعادل.

وتخضع القروض التي تقدمها المؤسسات المالية للدول المقترضة إلى مجموعة معينة من الاشتراطات التي تهدف في المقام الأول إلى ربط إتمام التحويلات المالية إلى الدولة المعينة بقيامها بتنفيذ السياسات السابقة.

وكذلك يسعي البنك الدولي مع شركائه الدوليين خلال العقد المنصرم إلى تقوية التعاون فيما بينهما في مجال الاشتراطات وهو ما يسمى بالمشروطية المتقطعة Cross conditionality والتي تعني الترابط و التداخل فيما بين شروط كلا منهما وبالتالي إلى تحسين تصميم برامج كل منهما. وركزت مؤسسات التمويل الدولية هنا علي تنفيذ السياسات الاجتماعية و البيئية الاقليمية و العالمية كل ذلك في أطار تحقيق الشفافية الكاملة عن طريق نشر أتفاقيتها مع المقترضين و مشاركة الحكومات و مؤسسات المجتمع المدني.

## ثانياً: إشكالية البحث:

**تتمثل إشكالية البحث في الاجابة عن السؤال الأتى:**

إلي أي مدي يمكن أن تساهم مؤسسات التمويل الدولية المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والارتقاء بالبيئة في مصر .

## ثالثاً: فروض البحث:

**يعتمد هذا البحث على الفروض الآتية:**

١- التنمية الاقتصادية المستدامة في حاجة ماسة الي توافر عنصر التمويل.

٢- لمؤسسات التمويل الدولية دوراً هاماً وضروري في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

## رابعاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلي تحقيق الأهداف **الآتية:**

١. دراسة وتحليل اشتراطات مؤسسات التمويل الدولية لتوضيح مدي مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

٢. دراسة أهم العقبات التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣. دراسة أهمية التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٤. دراسة وتحليل دور مؤسسات التمويل الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

## خامساً: أهميـة البحث:

تتضح أهمية البحث في كونة يتطرق الي كيفية ضمان حسن استخدام الموارد المتاحة بما يفيد الجيل الحالي و لا يجور هذا الاستخدام علي حق الاجيال القادمة في الاستفادة من هذه الموارد.

## سادساً: الدراســات السابقــة:

### ١- الدراسات الخاصة بمشكلات البيئة والتنمية الاقتصادية:

**(أ) الدراسات العربية:**

١- دراسة د/ سامية قدري - عام ٢٠٠٨:

**"السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة البيئية".**

**"قراءة في تقارير التنمية البشرية".**

قدمت الكاتبة دراسة حديثة عن أهمية تحقيق العدالة البيئية ومدى ارتباط ذلك بتحقيق التنمية المستدامة.

حيث تعد الموارد الطبيعية والخدمات البيئية مصدراً مباشراً لسبل أناس كثيرون للعيش وبخاصة الفقراء الذين يكونون أشد تأثيراً من غيرهم عندما تتدهور نوعية البيئة أو تكون المكونات البيئية المتاحة لهم محدودة، ومن هنا يتم الربط بالأحري بين العدالة البيئية والقضايا المتصلة بالبيئة.

وبهذا يقوم مفهوم العدالة البيئية Environment Justice على مبدأين: الأول يقضي بأن من حق كل إنسان أن يعيش في بيئة صحية، وذلك من خلال الحصول على الموارد البيئية من أجل حياة صحية.

والمبدأ الثاني: يخص الفئات الأكثر فقراً والأقل قوة وهم الذين يفتقدون إلى هذه الظروف.

ولذلك فإن العدالة البيئية تتضمن مسئوليات الجيل الحالي ولابد وأن تتضمن الوفاء باحتياجات هذه الفئات، كما أنها تشمل أيضاً الأجيال القادمة. يقترب مفهومها من مفهوم التنمية المستدامة sustainable development والذي عرفته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة بأنه: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة وهذا هو العدل بين الأجيال السابقة واللاحقة وعلى ذلك بدأت السياسات العامة التي تتبناها الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية في العمل بمفهوم تحقيق التنمية المستدامة اعتماداً على تدوير ما لديها من موارد طبيعية وإعادة استغلالها عوضاً عن استنضابها بصورة مطردة.

واستنتجت الكاتبة في دراستها أنه بقراءة تقارير التنمية البشرية منذ عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨ لابد من دمج معايير التنمية المستدامة في السياسات الاجتماعية والتنموية حيث أصبحت هي أهداف التنمية للألفية وغاياتها من خلال تحقيق ضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.

**٢- <u>دراسة خالد زكى الديب – عام ٢٠٠٧</u>:**

**"مفهوم التنمية المستديمة وانعكاساته على واقع ومستقبل البلاد العربية".**

تطرقت الدراسة إلى الاهتمام البالغ حالياً بقضايا البيئة في فكر التنمية الاقتصادية والذي أضاف أبعاد جديدة أدت إلى ظهور مفهوم التنمية المستديمة. هذا المفهوم المتعدد الأبعاد والحدود، **<u>ولكنه يحتوي على ثلاث مكونات أساسية هما</u>:**

**١- <u>المكون الاقتصادي</u>:**

حيث أنه بالرغم من أن التنمية الاقتصادية قد تكون من أسباب الإضرار بالبيئة ولكن أيضاً الفقر والتخلف قد يكون من أسباب الإضرار بالبيئة أيضاً.

**٢- المكون البيئي:**

ترتبط التنمية المستديمة بالبيئة من خلال التأثيرات السلبية المرافقة لعمليات الإنتاج والاستهلاك المتخلفة والضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية.

**٣- المكون البشري:**

حيث أنه المحور الرئيسي للتنمية وهو في الوقت ذاته الوسيلة والهدف، وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد أن يكون للتنمية المستديمة انعكاسات واضحة ومحددة على التخطيط بالبلدان العربية على سبيل المثال من خلال دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط وعند اتخاذ القرار. وجعل الأثر البيئي للمشاريع جزء رئيسياً في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع من أجل تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بالبلدان العربية.

٣- دراسة د/ عبدالله الصعيدي عام ٢٠٠٢:

**"الاقتصاد والبيئة دراسة في بعض الجوانب الاقتصادية لمشكلات البيئة".**

قدم الكاتب دراسة حديثة في التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة حيث أن الواقع الاقتصادي الذي نعيشه إنما يأخذ في الاعتبار كل ما ينتج من مخلفات ونفايات ناجمة عن التطور المستمر في العمليات الإنتاجيةٍ تؤدي إلى وجود تلوث أو خلل بيئي أصبح يتزايد مع التطور العلمي والتكنولوجي المستخدم في العمليات الإنتاجية وبالتالي أصبحت هناك صورة أكثر تعقيداً من الاهتمام فقط بثنائية الإنتاج والاستهلاك فبجانب هذه الثنائية أصبح ما يتبقى عن عملية الإنتاج وبعد الاستهلاك في إطار عملية دوران الموارد أكثر اهتماماً به عن ذي قبل حتى لا يؤدي إلى أضرار.

وعندما شعرت جميع دول العالم بأن هناك خطر يهدد سطح الكرة الأرضية وكل ما يحتويه من كائنات حية وغير حية أصبح هناك اهتمام متزايد بوقف فيروس التلوث الذي ينتشر بسرعة متزايدة لذلك بدأ الاهتمام بدراسة المشكلات البيئية وربطها بالنظام الاقتصادي من أجل تحقيق بيئة نظيفة لا تضر بصحة الإنسان ومن هنا بدأ ربط البيئة بالاقتصاد وأصبح يطلق عليها اصطلاح اقتصاديات البيئة.

ولقد خلصت الدراسة إلى أنه لابد من الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها وربطها بالتنمية لوجود خطر يهدد الحياة على سطح الكرة الأرضية.

**٤- دراسة د/ إبراهيم العيسوي – عام ٢٠٠١:**

**"التنمية في عالم متغير".**

ناقشت الدراسة المشاكل البيئية وما سببته من مشاكل أدت إلى استشعار الحاجة الماسة إلى ظهور فرع من فروع علم الاقتصاد للربط ما بين الدراسات الاقتصادية والدراسات البيئية ودمج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار وتطويع أدوات التحليل لكل منهما لكي تخدم التخصص الآخر.

حيث كان لغياب المفاهيم البيئية أحد أهم الأسباب التي جعلت الإنسان يتمادى في استنزافه لموارد البيئة الطبيعية من أجل التنمية مما أدى إلى تعدي جائر على موارد البيئة الطبيعية في أغلب الدول المتقدمة والنامية مدمراً لكثير من الأنشطة الطبيعية ومخلاً بالتوازنات الطبيعية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة ربط استخدام الإنسان للبيئة وتحديد قدراتها وتعايش الإنسان معها بهدف أساسي هو حماية البيئة من كل من يعرض توازنها للخلل من قدرتها على العطاء المتجدد والمستمر أو يغير من معالمها أو يعرضها للتلوث مع إخضاع كل أساليب الحماية عند الاختيار بينها إلى المعايير الاقتصادية.

٥- دراسة د/ محمد حامد عبدالله عام ٢٠٠٠:

**"اقتصاديات الموارد".**

قدم الكاتب دراسة اشتملت على العناصر التي تؤثر في المشكلة الاقتصادية للموارد الاقتصادية برمتها وطرق العرض والطلب بالنسبة لمشكلة الندرة والإحلال والتخصيص الأمثل بالنسبة لإمكانية استخدام عدة موارد لإنتاج سلعة ما واستخدام المورد الواحد في إنتاج عدة سلع، كما قدم الكاتب الأساليب التي أدت للاهتمام بدراسة مشكلة الموارد الاقتصادية في ظل المشكلة السكانية وازدياد معدل استهلاك الفرد من السلع والخدمات والندرة في الموارد المختلفة مع ضرورة تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحق الأجيال القادمة فهناك علاقة طردية ما بين معدل النمو الاقتصادي وتلوث الموارد.

وخلصت الدراسة إلى أنه لابد من المحافظة على الموارد وذلك بتخصيصها التخصص الأمثل بين استخداماتها المتنافس عليها حالياً وتوزيعها توزيعاً أمثل عبر الأجيال كما يجب العمل على تنمية الموارد الاقتصادية عن طريق زيادة منفعتها وكفاءة استخدامها بهدف خدمة الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية وهذا هو محور عملية التنمية المستدامة.

٦- دراسة د/ حمدي رضوان وآخرون سنة ١٩٩٩:

**"التطور الاقتصادي والموارد الاقتصادية".**

قدمت الدراسة إطار عام لدراسة المفاهيم الأساسية لاقتصاديات البيئة وحمايتها والعلاقة ما بين الموارد الاقتصادية والبيئية؛ فالاقتصاد يمثل العلاقة الشهيرة ما بين الموارد المحدودة والحاجات اللامحدودة، والبيئة هي ما يحيط بالإنسان من موارد. وأي اختلال في هذه الموارد يغفل مبادئ الرشادة الاقتصادية. ولذلك ظهر فرع جديد من فروع علم الاقتصاد هو "اقتصاديات حماية البيئة" والذي ربط ما بين استخدام الإنسان للبيئة بهدف حمايتها وما تتعرض له من صور الاعتداء عليها.

فمشاكل البيئة في الأساس هي مشاكل اقتصادية يختص بمواجهتها الاقتصاديون. وتؤدي هذه المشاكل في النهاية إلى الفقر والمجاعات والتلوث وعرقلة التنمية الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية ما بين التنمية والبيئة وأن سياسات الحفاظ على البيئة لا تعوق التنمية. حيث أن المفهومان يستندان إلى مبدأ واحد هو الاستغلال الأمثل للموارد والثروات تحت صياغة جديدة للتنمية تستند إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف رفع مستوى المعيشة ولكنه ممتد بأهدافه ليشمل أجيال المستقبل القادمة جانب الجيل الحاضر.

٧- دراسة د/ أحمد الجلاد عام ١٩٩٨:

**"البيئة المصرية وقضايا التنمية"**

قدم الكاتب دراسة عن مفهوم التنمية وعلاقته بالبيئة سواء قدم شرح لمفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأسباب ودوافع ظهور فكرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، وخلص إلى أن التنمية عملية اجتماعية في المقام الأول لا يمكن الفصل بين جانبها الاقتصادي والاجتماعي اللذين يعتبران وجهين لعملة واحدة كل منهما مكمل للآخر.

فالتنمية في حد ذاتها عملية للارتقاء بمستوى الإنسان حيث تستخدم الطبيعة الإنسان لتحقيق هذه التنمية، ولكن لا يمكن لإمكانيات البيئة الوفاء باحتياجات الإنسان بلا حدود، فهناك آثار ضارة للتنمية على البيئة. أدى ذلك لظهور فرع جديد من فروع الاقتصاد هو الاقتصاد البيئي. الذي سلط الضوء عن مفهوم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وأن التنمية لابد أن تحدث في ظل حماية للموارد البيئية – القاعدة الأساسية للتنمية – بشكل لا يؤدي إلى استنزاف حق الأجيال القادمة.

وخلصت الدراسة إلى أن التنمية الملائمة والمأمولة للأجيال المستقبلية هي التنمية المستديمة.

**(ب) <u>الدراسات الأجنبية</u>:**

١- <u>دراسة ليسترد. براون عام ٢٠٠٣</u>:

***Ecology Economy "Building an Economy for the Earth".***

**"اقتصاد البيئة -اقتصاد جديد لكوكب الأرض".**

ناقش الكاتب فكر الاقتصاد العالمى الحالى الذى تشكله قوى السوق وليست المبادئ البيئية هذا الاقتصاد فشل فى أن يعكس التكاليف الكاملة للسلع والخدمات ويجعله يقدم معلومات مضللة إلى صانعى القرار الاقتصادى على جميع المستويات وقد خلق هذا اقتصاداً مشوهاً جعله يدمر النظم الطبيعية التى تدعمه. فهو لا يعترف بالمفاهيم البيئية والأساسية عن العطاء المتواصل كما أنه لا يحترم توازنات البيئة الطبيعة.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد لا يكون متواصلاً إلا إذا راعي مبادئ علم البيئة وهذه المبادئ حقيقية شأنها شأن مبادئ ديناميكية الهواء فإذا أريد لاقتصاد أن يجعل التقدم متواصلاً فيجب أن يستوفى مبادئ البيئة الأساسية فإذا لم يفعل فإنه سينحدر ثم يسقط فى النهاية وليس هناك حل وسط.

ومع هذا فإن تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد بيئى مهمة ضخمة فليست هناك سوابق على تحويل اقتصاد تشكله أساساً قوى السوق إلى اقتصاد تشكله مبادئ البيئة. ولكن هذا

يتطلب تخطيطاً منتظماً لإعادة هيكلة الاقتصاد البيئى بحيث يصبح النمو الاقتصادى متواصلاً يمثل أعظم فرصة للاستثمار فى التاريخ.

٢- دراسة دافيد مالين رودمان عام ١٩٩٨:

***"The Natural wealth of Nations "Harnessing the Market for the Environment needs".***

**"الثروة الطبيعية للأمم - تطويع السوق للاحتياجات البيئية".**

ناقشت هذه الدراسة استحواذ دعم الموارد فى البلدان الصناعية عن طريق السياسة لصالح الشركات الكبيرة التى لا تستحق أن تحظى بمعاملة خاصة من الحكومة.

فمن وجهة النظر البيئية لم يكن الثمن الذى بيعت فيه الموارد يعنى الكثير، ولكن التناقض الواضح فى الثروة الطبيعية يؤدى إلى فقد الإنسان، وعليه ظهرت مناقشات واسعة فيما بين الاقتصاديين وعلماء السياسة. حيث أن الموارد المباعة غالباً ما تنتهى إلى أيدى عدد قليل من أباطرة الصناعة الأمر الذى يزيد من تركيز القوى الاقتصادية والاحتكار.

وخلصت الدراسة إلى أن السيطرة على الموارد الطبيعية يتواكب مع بطئ النمو الاقتصادى.

ومن واجب المؤسسات الدولية والتى كثيراً ما وضعت حداً لسياسات تسهيل التنازل بغض النظر عن الموارد أن تصبح حليفاً قوياً فى النضال من أجل إصلاح الدعم والإصلاح الهيكلى مثل: البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى؛ حيث هناك من الدلائل ما يشير إلى أنها أخذت هذا الموضوع بصورة أكثر جدية ففى عام ١٩٩٦ مثلاً اشترط البنك الدولى لكى يقدم لدولة غينيا الجديدة قرضاً للإصلاح الهيكلى أن تجرى إصلاحاً للغابات الفاسدة والمثقلة بالخسائر وفعلاً قامت الحكومة هناك بإصدار قانون لرفع الامتيازات عن هذه الغابات.

٣- دراسة جون.إ. يونج وآخرون سنة ١٩٩٧:

***The next efficiency Revolution.***

***"Creating Sustainable Materials Economy".***

**ثورة الكفاية القادمة**

**"خلق اقتصاد متواصل للمواد"**

ناقش الكاتب قضية الإسراف فى استخدام الموارد البيئية حيث رأى الكاتب أن الاستمرار فى انخفاض سعر المواد الخام بشكل غير طبيعى وتغطية للتكلفة البيئية لاستخلاص هذه المواد الأولية حيث أدت التقنيات الحديثة إلى الاستخراج السريع للموارد وتقليل محصول الغابات والمناجم بشكل كبير.

وكان من الأرخص استخدام كمية أقل من الموارد والاستهلاك المنفرد والتشجيع المخطط للتخلص من المنتج أكثر من قضاء الوقت فى إعادة تصميم المنتج من أجل الكفاية وقوة التحمل والقابلية للإصلاح والترميم.

وعليه لابد من العمل على الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية والذى يتطلب خلق اقتصاد ينتج نفايات أقل ويستطيع أن يقوم بوظيفته لمدخلات قليلة نسبياً من المواد الخام. حيث أصبح الانخفاض الحاد فى استخدام المواد ليس ممكناً فقط بل وحيوياً من أجل صحة الكوكب على المدى البعيد.

وخلصت الدراسة إلى أن الأمر يحتاج إلى أكثر من ما هو زيادة إضافية فى ميزانية الحكومات الخاصة بالبيئة. حيث أن العملية تحتاج إلى دمج رأس المال ومهارة التصميم والقدرة على التخيل والتزام الجماهير. بالإضافة إلى فرض ضرائب على انتاج المواد الخام بدلاً من تقديم العون المالى للملوثين للبيئة وإعادة التصميم للمنتجات من أجل الكفاية للموارد وإنقاذ المواد الثانوية وإعادة دمجها فى الاقتصاد حيث سيكون ذلك حيوية فى الصراع من أجل تخفيض احتياجاتنا للموارد الطبيعية والذى سيكون فى بادئ الأمر صعوبة كبيرة فى توفير التمويل المالى لإعادة تصميم اقتصاد كامل يعتمد على الكفاية الاقتصادية.

٤- دراسة ريامواند. ف. داسماتن وآخرون سنة ١٩٨٩:

***"Ecological Principles for Economic Development".***

**الأسس البيئية للتنمية الاقتصادية.**

ناقشت الدراسة أهمية علم البيئة وعلاقته بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. التى هى أحد الأهداف الكبرى التى تسعى الشعوب لتحقيقها وتعتبرها فى الوقت نفسه الأداة الرئيسية التى تحقق من خلالها طموحاتها وتطلعاتها. وفى الوقت ذاته أصبح علم البيئة هو المحور الاساسى فى إطار كل مشاريع التنمية فهو الأرض التى ترتكز عليها وتنطلق منها مختلف الدراسات والبحوث التعقيدية لهذه المشاريع.

ولقد أصبح علم البيئة هو الميدان التطبيقى لكل العلوم التى لها مساس بالحياة والطبيعة والتفاعل بينهما.

ولما كان الانسان هو الكائن القادر على التأثير الواعى فى المنظومات البيئة خلال استخدامه لعناصرها المذكورة فإن طبيعة هذه الاستخدامات ودرجة عقلانيتها وعلميتها تلعب الدور الحاسم سلباً أو إيجابياً فى تحديد اتجاهات التنمية والتطوير وهنا يكون علم البيئة هو الدليل والمرشد فى رسم الخطط والبرامج لتنفيذ هذه العملية.

وخلصت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والموارد الطبيعية. يجب أن يتوجها نحو هدف عام وشامل وهو الاستخدام العقلانى للموارد فى العالم من أجل تحقيق أعلى مستوى من الحياة للنوع البشرى وأنه لأمر أساسى سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية أو بالنسبة لحماية البيئة والموارد الطبيعية أن يؤخذ بعين الاعتبار الالتزام بالقوانين الطبيعية والبيولوجية التى تجرى فى نطاقها جميع أشكال الحياة على الأرض وذلك هو موضوع علم البيئة.

٥- دراسة آلن.ب دوننج عام ١٩٣٩:

***Poverty and the Environment "Reversing the downward spiral".***

**الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر.**

ناقشت هذه الدراسة تأثير التدهور البيئى على استمرار الفقر حيث عانى الفقراء أكثر من غيرهم من التدهور البيئى ما دامت النظم البيئية المتدهورة مستمرة فضلاً عن حاصلات قليلة لسكانها والدخول فى دوامة عدم الإمساك بزمام الأمور والحرمان الاقتصادى.